المسؤولية المدنية الناشئة عن عمل مصانع الأدوية

أ.م. اعتدال عبدالباقي يوسف، الباحث. حسام فاضل عبد الوهاب

مجلة دراسات البصرة

٢٠٢٢، المجلد ٤٤، العدد ١٩٩٤-٤٧٢١، الصفحات ٣٣٧-٣٧٢

يعدّ موضوع المسؤولية المدنية الناشئة عن عمل مصانع الأدوية من الموضوعات الدقيقة والمهمة في وقتنا الحاضر، نظراً لأهمية المنتجات الدوائية في حياة الإنسان وما تسببه من خطورة على حياته إذا حصل خطأ أثناء تصنيعها للدواء، وقد تناولنا في هذه الدراسة المسؤولية المدنية للمصنع في ضوء القواعد العامة، وذلك من خلال بيان المسؤولية العقدية والتقصيرية لمصنع الأدوية، وتبين لنا من خلال هذه الدراسة أن المشرع العراقي والتشريعات محل المقارنة قد منعت من وجود أي ارتباط مباشر بين المصنع والمستهلك وحصر البيع على المنافذ المجازة رسمياً، وبذلك فإن الارتباط التعاقدي بين الطرفين مستحيل الوقوع وبالتالي لا يتصور قيام المسؤولية العقدية لمصنع الأدوية أمام المضرور، وكما تبين لنا أن أحكام المسؤولية التقصيرية لا تتناسب مع المتضرر في مجال الدواء إذ إن المضرور يصعب عليه إثبات الخطأ الواقع من المصنع، وكما تبين أن قاعدة حراسة الأشياء تؤدي إلى تخلص المصنع من المسؤولية.وبحثنا أيضاً في المسؤولية الموضوعية كأساس لمسؤولية المصنع، وتبين لنا أن هذه المسؤولية ليست عقدية ولا تقصيرية إنما مسؤولية موضوعية تقوم على أساس الضرر وليس الخطأ والتي أقرها المشرع الفرنسي ودمجها في القانون المدني.

الكلمات الدلالية

الأدوية. مصانع الأدوية. المسؤولية المدنية. المسؤولية الموضوعية.